مرسوم اتحادي رقم (46) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم
بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُــودق على اتفاقية بشــأن نقل الأشــخاص المحكوم عليهم بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 8 مارس 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 10 / شعبان / 1444هـ
الموافق: 02 / مارس / 2023م

إتفاقية
بشأن
نقل الأشخاص المحكوم عليهم
بين
حكومة الإمارات العربية المتحدة
و
حكومة الجمهورية الإيطالية

حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الايطالية ويشار إليهما فيما يلي بـ"الطرفين".

رغبة في تعزيز تعاون فعال بين بلديهما بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بغرض تسهيل تأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

أخذا بعين الاعتبار أن هذا الغرض يجوز أن يتحقق بإبرام اتفاقية ثنائية تنص على أن الرعايا الأجانب الذين حرموا من حريتهم نتيجة إدانة جنائية يمكنهم قضاء محكومياتهم في بلدانهم.

اتفقا على ما يأتي:

المادة 1
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

أ) **" عقوبة"** يقصد بها أي عقوبة أو إجراء يتضمن الحرمان من الحرية الشخصية يصدر من محكمة لمدة زمنية محددة او غير محددة نتيجة للإدانة بارتكاب جريمة جنائية.

ب) **" حكم نهائي "** يقصد به قرار نهائي من محكمة بتوقيع حكم غير قابل للاستئناف.

ج) **"الشخص المحكوم عليه"** يقصد به شخص يجب تنفيذ حكم نهائي بالإدانة بشأنه أو قيد التنفيذ.

د) **"دولة العقوبة"** يقصد بها الدولة التي صدرت فيها العقوبة على الشخص الذي يجوز نقله أو تم نقله.

ه) **"دولة التنفيذ"** يقصد بها الدولة التي يجوز نقل الشخص المحكوم عليه اليها او تم نقله لتنفيذ العقوبة.

المادة 2
مبادئ عامة

1. يتعهد الطرفان بتقديم كل للآخر، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أوسع مدى من التعاون فيما يتعلق بنقل الأشخاص المحكوم عليهم.
2. يجوز نقل الشخص المحكوم عليه من أراضي دولة العقوبة إلى أراضي دولة التنفيذ وفقا لأحكام هذه الاتفاقية لقضاء العقوبة الموقعة عليه / عليها بموجب حكم نهائي.

المادة 3
السلطات المركزية

1. لأغراض هذه الاتفاقية على السلطات المركزية المعينة بواسطة الطرفين إرسال طلبات نقل الأشخاص المحكوم عليهم والتواصل مع بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تكون السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل، للجمهورية الإيطالية هي وزارة العدل.
3. على أي طرف إخطار الاخر خطيا باي تغيير لسلطته المركزية عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 4
شروط النقل

يجوز النقل إذا كان مستوفيا للشروط الآتية:

أ) أن يكون الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.
ب) أن يكون الحكم بالإدانة نهائي.
ج) لا تقل مدة العقوبة المتبقي قضاؤها وقت استلام طلب النقل عن سنة واحده (1) على الأقل أو غير محددة. في حالات استثنائية يجوز للطرفين الموافقة على النقل حتى إذا كانت مدة العقوبة المتبقي قضاؤها اقل من سنة (1).
د) موافقة الشخص المحكوم عليه أو ممثله القانوني على النقل، في حالة العجز بسبب السن، الحالة البدنية أو العقلية للشخص المحكوم عليه، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 17.
ه) تشكل الافعال أو الامتناعات التي وقعت العقوبة بسببها جريمة جنائية أيضا وفقاً لقانون دولة التنفيذ.
ز) موافقة دولة العقوبة ودولة التنفيذ على النقل.

المادة 5
الالتزام بتقديم المعلومات

1. يخطر، بواسطة دولة العقوبة اي شخص محكوم عليه يجوز أن تطبق عليه هذه الاتفاقية بمضمون هذه الاتفاقية والنتائج القانونية المترتبة على النقل.
2. يجب إخطار الشخص المحكوم عليه خطيا إذا طلب / طلبت ذلك بأي خطوة اتخذت بواسطة دولة العقوبة او دولة التنفيذ، فيما يتعلق بطلبه / طلبها للنقل. في أي حال يجب إخطار الشخص المحكوم عليه بالقرار المتخذ لأي من الدولتين.

المادة 6
طلب النقل

1. يجوز طلب النقل من:
   أ) دولة العقوبة.
   ب) دولة التنفيذ.
   ج) الشخص المحكوم عليه، أو الممثل القانوني، بواسطة بيان خطي معنون لدولة العقوبة أو دولة التنفيذ للإفصاح عن رغبة الشخص المحكوم عليه على النقل وفقا لهذه الاتفاقية.
2. تقدم الطلبات، والردود خطيا وتوجه للسلطات المركزية المعينة وفقا للمادة 3.

المادة 7
تبادل المعلومات والمستندات الداعمة

1. على كل دولة من غير إبطاء إرسال للدولة الأخرى أي طلب نقل قدم او استلم وكذلك المعلومات والمستندات المحددة ادناه.
2. على دولة العقوبة إرسال:

أ) معلومات عن التفاصيل الشخصية للشخص المحكوم عليه (الاسم، اسم العائلة، تاريخ ومكان الميلاد) ونسخة سارية عن هوية ذلك الشخص وبصمات أصابعه / اصابعها وصور فوتوغرافية - ما أمكن -.
ب) معلومات عن مكان إقامة أو عنوان الشخص المحكوم عليه في دولة التنفيذ، إن وجد.
ج) بيان بالوقائع التي تأسست عليها العقوبة.
د) معلومات بطبيعة، مدة وتاريخ بدء تنفيذ العقوبة.
ه) معلومات عن أي توقيف قبل المحاكمة، عفو او تخفيض العقوبة، أو أي عامل آخر ذي صلة بتنفيذ العقوبة.
و) نسخة عن الحكم النهائي بالإدانة موثقة بواسطة السلطة المركزية.
ز) نسخة عن احكام القانون الذي تأسست عليه العقوبة.
ح) ما أمكن - تقرير طبي / اجتماعي للشخص المحكوم عليه، معلومات عن توقيفه وعلاج طبي يتلقاه لدى دولة العقوبة وأي توصية تتعلق بعلاجه / علاجها لاحقا لدى دولة التنفيذ.
ط) بيان يفيد بموافقة الشخص المحكوم عليه على نقله / نقلها وفقا للبند الفرعي (د) للمادة 4 من هذه الاتفاقية.
ي) بيان يفيد براي الشخص المحكوم عليه بنقله / نقلها وفقا للبند 3 / البند الفرعي (أ) من المادة 17 لهذه الاتفاقية.
ك) بيان يشير بموافقة دولة العقوبة على نقل الشخص المحكوم عليه.
ل) أي معلومات أخرى أو مستند تعتبرها دولة التنفيذ ضرورية للقرار.

3. ترسل دولة التنفيذ عند الطلب:

أ) بيان أو مستند يشير إلى أن الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.

ب) نسخة عن احكام قانونها يشير إلى أن الأفعال أو الامتناعات التي وقعت بسببها العقوبة في دولة العقوبة تشكل جريمة جنائية أيضا وفقا لقانون دولة التنفيذ.
ج) بيان يحتوي على معلومات بنتائج النقل وفقا للمادة 12 من هذه الاتفاقية.
د) بيان يشير بموافقة دولة التنفيذ على نقل الشخص المحكوم عليه والتزامها بتنفيذ ما تبقي من العقوبة.
ه) أي معلومات أو مستندات أخرى تعتبرها دولة العقوبة ضرورية لاتخاذ القرار.

المادة 8
اللغات والتوثيق

1. يكون طلب النقل والردود المشار إليها في البند 2 من المادة 6 من هذه الاتفاقية، كمعلومات، مستندات داعمه وسجلات مشار اليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية، مصحوبا بترجمة بلغة الدولة التي توجه اليها او باللغة الانجليزية.
2. لا تتطلب المستندات الداعمة والسجلات المرسلة لتطبيق هذه الاتفاقية أي شكل معين من أشكال التصديق أو التوثيق باستثناء توثيق الحكم الصادر بواسطة السلطة المركزية.

المادة 9
الموافقة والتحقق منها

1. تضمن دولة العقوبة أن الشخص المطلوب منه الموافقة على النقل وفقا للبند الفرعي (د) من المادة 4 من هذه الاتفاقية، قد وافق طوعا وأنه على علم كامل بالنتائج القانونية لذلك. يحكم قانون دولة العقوبة إجراء تلك الموافقة. لا يجوز للشخص المحكوم عليه سحب موافقته / موافقتها.
2. قبل النقل، على دولة العقوبة اتاحة الفرصة لدولة التنفيذ إذا طلبت ذلك صراحة، التحقق بواسطة قنصل أن الموافقة منحت وفقا للشروط المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة.

المادة 10
القرار

1. قبل اتخاذ القرار بشأن نقل الشخص المحكوم عليه وفقا لأغراض هذه الاتفاقية، على سلطات كل دولة الاخذ بعين الاعتبار ضمن العوامل الأخرى، خطورة الجريمة ونتائجها وأي إدانات جنائية سابقة أو إجراءات جنائية لم يفصل فيها بعد ضد الشخص المحكوم عليه، وكذلك أي روابط اجتماعية واسرية يحتفظ بها الشخص المذكور في مسقط رأسه/ رأسها، بالإضافة الى ظروفه / ظروفها الصحية وأي متطلبات أمنية أو مصالح أخرى للدولة.

2. إذا لم يوفِ الشخص المحكوم عليه بأي من الالتزامات المالية التي وقعت بموجب القرار القضائي، أو إذا لم تستلم السلطة المختصة لدى دولة العقوبة تأكيدا بالوفاء بالالتزامات التي تعتبرها ذات أهمية، يجوز لدولة العقوبة رفض نقل الشخص المحكوم عليه.
3. على كل دولة إخطار الدولة الأخرى من غير إبطاء بقرارها بشأن قبول، تأجيل أو رفض النقل المطلوب، مع ذكر الأسباب في حال التأجيل أو الرفض.

المادة 11
تسليم الشخص المحكوم عليه

1. في حال الموافقة على نقل الشخص المحكوم عليه، تتفق الدولتان - من غير ابطاء - على زمان، مكان وأي تفاصيل أخرى متعلقة بتنفيذ النقل.

المادة 12
تنفيذ العقوبة

1. على سلطات دولة التنفيذ الاستمرار في تنفيذ العقوبة وفقا للطبيعة القانونية ومدة العقوبة أو التدبير المتضمن الحرمان من الحرية الشخصية على النحو المنصوص عليه في حكم دولة العقوبة.
2. يكون تنفيذ العقوبة محكوما بقانون دولة التنفيذ التي تختص باتخاذ أي قرار ذي صلة، وتلك الشروط المتعلقة بقضاء عقوبة السجن أو غير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية، وتلك التي تنص على تخفيف مدة السجن أو غير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية بالإفراج المشروط أو العفو أو خلاف ذلك.
3. إذا كانت العقوبة بطبيعتها أو مدتها تتعارض مع قانون دولة التنفيذ، يجوز لتلك الدولة مع موافقة دولة العقوبة تكييف الحكم وفقا للعقوبة المقررة في قانونه عن ذات الجريمة أو جريمة ذات طبيعة مماثلة. يكون الحكم المكيف بقدر الإمكان، مطابق للحكم الموقع بواسطة دولة العقوبة من حيث طبيعته ومدته. ومع ذلك لا يجوز للحكم المكيف أن:
   أ) يتجاوز، بطبيعته ومدته، الحكم الموقع في دولة العقوبة.
   ب) يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون دولة التنفيذ عن ذات الجريمة أو جريمة بطبيعة مماثلة.
   ج) يتعارض مع المبادئ الأساسية لدولة العقوبة.
4. إذا كان قانون دولة التنفيذ لا يسمح بتنفيذ إجراء معين وقع على شخص، تم حبسه بسبب ظروفه / ظروفها العقلية، في دولة العقوبة بأنه غير مسؤول جنائيًا عن ارتكاب الجريمة، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض للاتفاق على نوع الإجراء أو العلاج الذي يطبق على تلك الحالة المحددة في دولة التنفيذ.
5. إذا فر الشخص المحكوم عليه من السجن قبل إكمال تنفيذ العقوبة، على دولة التنفيذ اتخاذ الاجراءات المناسبة لتتبع الشخص المذكور والقبض عليه لضمان قضاء ما تبقى من العقوبة ومقاضاته على جريمة

الفرار إذا كانت تلك الجريمة منصوص عليها في قانون دولة التنفيذ. إذا عاد الشخص إلى دولة العقوبة وتم تتبعه في أراضيها، يحق لتلك الدولة بتنفيذ ما تبقى من العقوبة التي كان ينبغي على الشخص المحكوم عليه قضاؤها في دولة التنفيذ.

المادة 13
مراجعة الحكم

يكون لدولة العقوبة وحدها الحق في البت في أي طلب لمراجعة الحكم.

المادة 14
العفو العام والخاص

1. يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو العام الذي تمنحه دولة العقوبة أو دولة التنفيذ.
2. يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو الفردي الذي تمنحه دولة العقوبة أو دولة التنفيذ وفي الحالة الأخيرة تتشاور دولة التنفيذ مع دولة العقوبة قبل منح العفو الخاص.

المادة 15
إنهاء التنفيذ

على دولة التنفيذ إنهاء العقوبة فور إخطارها بواسطة دولة العقوبة بأي قرار أو إجراء ينشأ عنه وقف تنفيذ العقوبة.

المادة 16
معلومات عن التنفيذ

1. على دولة التنفيذ إخطار دولة العقوبة:
   أ) إذا تم الإفراج عن الشخص المحكوم عليه.
   ب) إذا منح الشخص المحكوم عليه الإفراج المشروط.
   ج) إذا فر الشخص المحكوم عليه من الحبس قبل إكمال تنفيذ العقوبة.
2. يجب على دولة التنفيذ، إذا طلبت دولة العقوبة ذلك، تقديم أي معلومات مطلوبة متعلقة بتنفيذ الحكم.

المادة 17

نقل الشخص المحكوم عليه بأمر الابعاد

1. يجوز نقل الشخص المحكوم عليه دون موافقته / موافقتها إذا صدر الحكم النهائي بالإدانة عليه / عليها، أو قرار إداري نهائي نتيجة لذلك الحكم، يأمر بإجراء إبعاد أو أي إجراء آخر ونتيجة لذلك لا يسمح للشخص المحكوم عليه بالبقاء في اراضي دولة العقوبة بعد إطلاق سراحه / سراحها من السجن.
2. على دولة التنفيذ أن تمنح موافقتها فقط بعد الاستماع لرأي الشخص المحكوم عليه.
3. لأغراض تطبيق هذه المادة، بالإضافة إلى أحكام المادة 7، كلما كان ذلك ممكناً، على دولة العقوبة إرسال لدولة التنفيذ:

أ) بيان يتضمن رأي الشخص المحكوم عليه بشأن نقله / نقلها المقترح إلى دولة التنفيذ.

ب) نسخة عن حكم الإدانة أو القرار الإداري الذي يأمر بالأبعاد أو أي إجراء آخر لا يسمح للشخص المحكوم عليه بمقتضاه البقاء في أراضي دولة العقوبة بعد إطلاق سراحه / سراحها من السجن.

المادة 18

مبدأ التخصيص

لا يقاضى، يحاكم أو يوقف أي شخص محكوم عليه تم نقله بموجب المادة 17، لدى دولة التنفيذ لغرض تنفيذ حكم أو إجراء احترازي ولا يخضع لإجراء مقيد لحريته / حريتها الشخصية، عن أي جريمة ارتكبت قبل نقله / نقلها غير تلك التي منح النقل من أجلها، باستثناء إذا لم يغادر الشخص المحكوم عليه أراضي دولة التنفيذ بعد أن اتيحت له الفرصة لذلك خلال خمسة وأربعون (45) يوماً بعد إطلاق سراحه / سراحها النهائي من الحبس، أو عاد إليها بعد مغادرته.

المادة 19

النقل بالعبور

1. إذا دخلت أي من الدولتين مع أي دولة ثالثة في ترتيبات لنقل الأشخاص المحكوم عليهم، تتعاون الدولة الأخرى بموجب قانونها الوطني بالسماح بالمرور عبر أراضيها، مالم تكن هناك أسباب تتعلق بالنظام العام.
2. على الدولة طالبة النقل بالعبور أن تقدم طلب لدولة النقل، عبر السلطات المركزية المعينة بموجب المادة 3، يشير للشخص المحكوم عليه المنقول بالعبور. يكون طلب النقل بالعبور مصحوبا بنسخة من قرار منح نقل الشخص المحكوم عليه.
3. على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود ذلك الشخص في أراضيها.
4. لا يتطلب النقل بالعبور إذنا عند استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي دولة النقل بالعبور.
5. يجوز لاي دولة رفض الإذن بالنقل العبور إذا:

أ) أن يكون الشخص المحكوم عليه من مواطني تلك الدولة.

ب) لا يشكل الفعل أو الامتناع الذي وقعت عليه العقوبة جريمة وفقاً لقوانينه.

المادة 20
التكاليف

1. تتحمل دولة التنفيذ أي تكاليف متكبدة في تطبيق هذه الاتفاقية، باستثناء النفقات التي نشأت حصرياً في أراضي دولة العقوبة.
2. في حال إذا ما تبين أن تنفيذ النقل يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفين لتقرير الشروط والأحوال التي يمكن معها تنفيذ النقل.

المادة 21
السرية وحماية المعلومات الشخصية

1. يوافق الطرفان على الاحتفاظ بسرية أي مستندات ومعلومات استخدمت في إجراء النقل، فضلاً عن أي معلومات ذات صلة بالنقل تم الحصول عليها بعد تسليم الشخص المنقول.
2. تتعهد كل دولة باحترام وحفظ السرية أو سرية مستندات و/ أو معلومات مستلمة من أو أعطيت للدولة الأخرى إذا كان هناك طلباً صريحاً للقيام بذلك من الطرف المعني.
3. يجوز للدولة المقدمة أن تفرض على الدولة المستلمة شروطاً لاستخدام البيانات الشخصية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية. على الدولة المستلمة التقيد بتلك الشروط.

المادة 22
العلاقة بالاتفاقيات الدولية الأخرى

لا تمنع هذه الاتفاقية الطرفين من التعاون بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم وفقاً لاتفاقيات دولية أخرى يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

المادة 23
تسوية المنازعات

لا تعفى مساعدة والإجراءات المبينة في هذه الاتفاقية أي من الطرفين من والتزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أو قوانينه الوطنية.

المادة 24
التطبيق المؤقت

تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها، حتى لو كانت تتعلق بتنفيذ عقوبة سبق توقيعها قبل.

المادة 25
السريان والتعديلات والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية بعد تاريخ استلام الإخطار الثاني من الإخطارين من بعد إخطار أي من الطرفين بعضهما البعض رسمياً بتنفيذ إجراءاته الداخلية بالتصديق.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت بموافقة خطية لكلا الطرفين. يسرى أي تعديل بذات الاجراء المنصوص عليه في البند 1 ويكون جزءاً من هذه الاتفاقية.
3. تكون هذه الاتفاقية لفترة غير محددة المدة. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية للطرف الآخر. يكون الإنهاء نافذا بعد المائة والثمانين (180) يوماً التي تتبع تاريخ الإخطار. لا يخل الإنهاء بأي إجراء بدأ مسبقًا.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين مطابقتين بدبي في 2022/03/08 باللغات العربية والايطالية والانجليزية ولكل النصوص ذات الحجية. في حالة أي اختلاف في التفسير يسرى النص الانجليزي.

عن /	عن /
حكومة الإمارات العربية المتحدة	حكومة الجمهورية الإيطالية

TREATY
ON TRANSFER OF SENTENCED PERSONS
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE ITALIAN REPUBLIC

The Government of the United Arab Emirates and The Government of the Italian Republic, hereinafter referred to as "the Parties",

DESIRING to promote an effective cooperation between their two Countries on the transfer of sentenced persons with the purpose of facilitating their rehabilitation and social reintegration;

CONSIDERING that this purpose can be achieved through the conclusion of a bilateral agreement establishing that foreign nationals who are deprived of their liberty as a consequence of a criminal conviction may serve their sentence within their own Countries;

HAVE AGREED AS FOLLOWS.

ARTICLE 1
DEFINITIONS

For the purposes of this Treaty:

a) "sentence" means any punishment or measure involving deprivation of personal liberty ordered by a court, for a limited or unlimited period of time, as a consequence of the conviction for a criminal offence;

b) "final judgment" means a final decision of a court imposing a sentence which is no longer subject to appeal;

c) "sentenced person" means a person in respect of which a final judgment of conviction must be enforced or is being enforced;

d) "Sentencing State" means the State in which the sentence was imposed on the person who may be, or has already been, transferred;

e) "Administering State" means the State to which the sentenced person may be, or has already been, transferred in order to enforce the sentence.

ARTICLE 2
GENERAL PRINCIPLES

1. The Parties, in compliance with the provisions of this Treaty, undertake to afford each other the widest measure of cooperation in respect of the transfer of sentenced persons.

2. In accordance with the provisions of this Treaty, a person sentenced in the territory of the Sentencing State may be transferred to the territory of the Administering State in order to serve the sentence imposed on him/her by a final judgment.

ARTICLE 3
CENTRAL AUTHORITIES

1. For the purposes of this Treaty, the Central Authorities designated by the Parties shall transmit the requests for transfer of sentenced persons and communicate with one another through diplomatic channels.

2. The Central Authority for the United Arab Emirates shall be the Ministry Justice; for the Italian Republic shall be the Ministry of Justice.

3. Either Party shall notify the other in writing of any change of its Central Authority through diplomatic channels.

ARTICLE 4
CONDITIONS FOR TRANSFER

Transfer may take place if all the following conditions are met:

a) the sentenced person is a national of the Administering State;

b) the judgment of conviction is final;

c) at the time of receipt of the request for transfer, the length of the sentence left to be served is of at least one (1) year or the sentence is indeterminate.

In exceptional cases the Parties may agree to a transfer even if the length of the sentence remaining to be served is less than one (1) year;

d) the sentenced person's consent to the transfer or the legal representative's consent to the transfer in the event of incapacity due to age, physical or mental conditions of the sentenced person, except for the cases provided for in Article 17.

e) the acts or omissions on account of which the sentence has been imposed constitute a criminal offence also according to the law of the Administering State;

f) the Sentencing State and the Administering State agree to the transfer.

ARTICLE 5
OBLIGATION TO PROVIDE INFORMATION

1. Any sentenced person to whom this Treaty may apply, shall be informed by the Sentencing State of the substance of this Treaty and of the legal consequences resulting from the transfer.

2. The sentenced person shall, if he/she so requests, be informed in writing of every step taken by the Sentencing State or by the Administering State with respect to his/her request for transfer. In any case the sentenced person shall be informed of the decision taken by either State.

ARTICLE 6
REQUEST FOR TRANSFER

1. Transfer may be requested by:
   a) the Sentencing State;
   b) the Administering State;
   c) the sentenced person, or the legal representative, by means of a written statement addressed to the Sentencing State or to the Administering State, expressing the sentenced person's will to be transferred pursuant to this Treaty.

2. Requests and replies shall be made in writing and addressed to the Central Authorities designated pursuant to Article 3.

ARTICLE 7
EXCHANGE OF INFORMATION AND SUPPORTING DOCUMENTS

1. Each State shall without delay transmit to the other State any request for transfer made or received, and shall also forward the information and documents specified below.

2. The Sentencing State shall transmit:

   a) information on personal details of the sentenced person (name, family name, date and place of birth) and, whenever possible, a copy of a valid identity document of such person and his/her fingerprints and photographs);

   b) information on the place of residence or address of the sentenced person in the Administering State, if known;

   c) a statement of the facts upon which the sentence was based;

   d) information on the nature, duration and date of commencement of the enforcement of the sentence;

   e) information on any pre-trial detention, remission or reduction of sentence, or any other factor relevant to the enforcement of the sentence;

   f) a copy of the final judgment of conviction authenticated by the Central Authority;

   g) a copy of the law provisions on which the sentence is based;

   h) if appropriate, a medical/social report on the sentenced person, information about the detention and medical treatment carried out in the Sentencing State and any recommendation for his/her further treatment in the Administering State;

   i) a statement by which the sentenced person expresses its consent to his/her transfer in compliance with subparagraph d) of Article 4 of this Treaty;

j) a statement by which the sentenced person expresses its opinion to his/her transfer in compliance with paragraph 3 subparagraph a) of Article 17 of this Treaty

k) a statement by which the Sentencing State indicates its consent to the transfer of the sentenced person;

l) any other information or document that the Administering State deems necessary for the decision.

3. The Administering State, on request, shall send:

a) a statement or document indicating that the sentenced person is a national of the Administering State;

b) a copy of its law provisions indicating that the acts or omissions on account of which the sentence has been imposed in the Sentencing State constitute a criminal offence also according to the law of the Administering State;

c) a statement containing the information on the consequences of the transfer pursuant to Article 12 of this Treaty;

d) a statement by which the Administering State indicates its consent to the transfer of the sentenced person and its commitment to enforce the remaining part of the sentence;

e) any other information or document that the Sentencing State deems necessary for the decision.

ARTICLE 8
LANGUAGES AND LEGALIZATION

1. The request for transfer and replies referred to in paragraph 2 of Article 6 of this Treaty, as information, supporting documents and records referred to in Article 7 of this Treaty, shall be accompanied by a translation in the language of the State to which they are addressed, or in English.

2. The supporting documents and records transmitted in application of this Treaty do not require any particular form of legalization, certification, *apostille* or authentication, except for the authentication of the judgment by the Central Authority.

ARTICLE 9
CONSENT AND ITS VERIFICATION

1. The Sentencing State shall ensure that the person required to give consent to the transfer in compliance with Article 4 subparagraph d) of this Treaty does so voluntarily and with full knowledge of the legal consequences thereof. The procedure for giving such consent shall be governed by the law of the Sentencing State. The sentenced person may not withdraw his/her consent.

2. Prior to the transfer, if the Administering State expressly requests it, the Sentencing State shall afford the Administering State an opportunity to verify through a Consul that the consent has been given in accordance with the conditions set out in paragraph 1 of this Article.

ARTICLE 10
DECISION

1. Before taking the decision concerning the transfer of a sentenced person in compliance with the purposes of this Treaty, the Authorities of each State shall consider, among other factors, the seriousness and the consequences of the offence, any previous criminal conviction or pending criminal proceedings against the sentenced person, as well as any social and family ties that said person has maintained in his/her place of origin, together with his/her health conditions and any security requirement or other interests of the State.

2. Where a sentenced person has not fulfilled any of the financial obligations imposed by the judicial decision, or the competent authority of the Sentencing State has not received such assurance of the fulfilment of the obligations that it considers significant, the Sentencing State may refuse the transfer of the sentenced person.

3. Each State shall promptly inform the other State of its decision as to whether it accepts, postpones or refuses the requested transfer, giving reasons in case of postponement or refusal.

ARTICLE 11
SURRENDER OF THE SENTENCED PERSON

If the transfer of a sentenced person is granted, the States shall promptly agree on time, place and all other details concerning the execution of the transfer.

ARTICLE 12
ENFORCEMENT OF THE SENTENCE

1. The Authorities of the Administering State shall continue the enforcement of the sentence complying with the legal nature and duration of the punishment or measure involving deprivation of personal liberty as determined in the judgment of the Sentencing State.

2. The enforcement of the sentence shall be governed by the law of the Administering State, which is competent to adopt any relevant decision, including those concerning conditions for service of imprisonment or other deprivation of liberty, and those providing for the reduction of the term of imprisonment or other deprivation of liberty by conditional release, remission or otherwise.

3. If the sentence is by its nature or duration incompatible with the law of the Administering State, such State may, with the consent of the Sentencing State, adapt the sentence in accordance with the sentence prescribed by its own law for the same offence or an offence of the same nature. The adapted sentence shall as much as possible correspond, as to its nature and duration, to the one imposed in the judgment of the Sentencing State. However, the adapted sentence shall not:
   a) aggravate, by its nature or duration, the sentence imposed in the Sentencing State;
   b) exceed the maximum prescribed by the law of the Administering State for the same offence or an offence of the same nature;
   c) be contrary to the fundamental principles of the Sentencing State.

4. When the law of the Administering State does not allow the enforcement of a particular measure imposed on a person who, for his/her mental conditions, has been held in the Sentencing State to be not criminally responsible for the commission of the offence, the Parties shall consult with one another and agree on the type of measure or treatment to apply to that specific case in the Administering State.

5. If the sentenced person escapes from custody before the enforcement of the sentence has been completed, the Administering State shall take any appropriate measure to trace and arrest the said person so as to ensure that the remainder of the sentence be served, and that the same person be prosecuted for the offence of escape if such an offence is provided for in the law of the Administering State. If the person returns to the Sentencing State and is traced in its territory, such State is authorized to enforce the remainder of the sentence which the sentenced person should have served in the Administering State.

ARTICLE 13
REVIEW OF THE JUDGMENT

The Sentencing State alone shall have the right to decide on any application for reviewing the judgment.

ARTICLE 14
AMNESTY AND INDIVIDUAL PARDON

1. The Sentenced person shall be subject to amnesty granted by Sentencing State or the Administering State.

2. The Sentenced person shall be subject to individual pardon granted by the Sentencing State or by the Administering State. In the latter case the Administering State shall consult the Sentencing State before granting the individual pardon.

ARTICLE 15
TERMINATION OF THE ENFORCEMENT

The Administering State shall terminate the enforcement of the sentence as soon as it has been informed by the Sentencing State of any decision or measure by virtue of which the sentence ceases to be enforceable.

ARTICLE 16
INFORMATION ON ENFORCEMENT

1. The Administering State shall inform the Sentencing State:
   a) when the sentenced person is released;
   b) if the sentenced person is granted conditional release;
   c) if the sentenced person has escaped from custody before the enforcement of the sentence has been completed;

2. The Administering State shall, if the Sentencing State so requests, provide any information requested in relation to the enforcement of the sentence.

ARTICLE 17
TRANSFER OF SENTENCED PERSON SUBJECT TO AN EXPULSION ORDER

1. A sentenced person may be transferred without his/her consent when the final judgment of conviction passed on him/her, or a final administrative decision consequential to the said judgment, orders an expulsion measure or any other measure as a result of which the sentenced person will no longer be allowed to remain in the territory of the Sentencing State after he/she is released from custody.

2. The Administering State shall give its consent only after having heard the opinion of the sentenced person.

3. For the purposes of application of this Article, in addition to the provisions of Article 7, as much as applicable, the Sentencing State shall transmit to the Administering State:
   a) a statement containing the opinion of the sentenced person as to his/her proposed transfer to the Administering State;
   b) a copy of the judgment of conviction or the administrative decision ordering the expulsion measure or any other measure as a result of which the sentenced person will no longer be allowed to remain in the territory of the Sentencing State after he/she is released from custody.

ARTICLE 18
RULE OF SPECIALITY

Any sentenced person transferred in compliance with Article 17 shall not be prosecuted, put on trial or detained in the Administering State with a view to enforcing a sentence or a precautionary measure, nor subjected to any other restriction of his/her personal liberty, for any offence committed prior to his/her transfer other than the one for which the transfer has been made, except when the sentenced person, having had an opportunity to do so, has not left the territory of the Administering State within forty-five (45) days since his/her final release from custody, or has returned to it after having left.

ARTICLE 19
TRANSIT

1. If either State has entered into arrangements with any third State for the transfer of sentenced persons, the other State shall cooperate according to its national law by permitting the transit through its territory, provided that no reasons of public order prevent it.

2. The State requesting transit shall forward to the State of transit, through the Central Authorities designated pursuant to Article 3, a request indicating who is the sentenced person in transit. The request for transit shall be accompanied by a copy of the decision granting the transfer of the sentenced person.

3. The State of transit shall hold the person in transit in custody while the said person stays in its territory.

4. No request for transit shall be made if transport is by air and no landing is scheduled in the territory of the State of transit.

5. Either State may refuse to grant transit if:
   a) the sentenced person is a national of that State;
   b) the act or omission for which the sentence has been imposed does not constitute an offence pursuant to its laws.

ARTICLE 20
COSTS

1. Any costs incurred in the application of this Treaty shall be borne by the Administering State, except for the costs incurred exclusively in the territory of the Sentencing State.
2. If it appears that the execution of the transfer requires expenses of an extraordinary nature, the States shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the transfer may be executed.

ARTICLE 21
CONFIDENTIALITY AND PERSONAL DATA PROTECTION

1. The Parties agree to keep confidential any documents and information used in the transfer procedure, as well as any other information relevant to the transfer acquired after the surrender of the transferred person.

2. Each State undertakes to respect and maintain the confidentiality or secrecy of the documents and/or information received from or given to the other State when there is an explicit request to do so by the State concerned.

3. The providing State may impose to the receiving State conditions on the use of personal data transferred under this Treaty. The receiving State shall be bound by these conditions.

ARTICLE 22
RELATIONSHIP WITH OTHER INTERNATIONAL TREATIES

This Treaty shall not prevent the States from cooperating in relation to the transfer of sentenced persons in compliance with other international treaties to which both are parties.

ARTICLE 23
SETTLEMENT OF DISPUTES

Any dispute on the interpretation or application of this Treaty shall be resolved by consultation between the Central Authorities designated pursuant to Article 3. If they do not reach an agreement, the dispute shall be resolved by consultation through diplomatic channels.

ARTICLE 24
TEMPORAL APPLICATION

This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if related to the enforcement of a sentence imposed before.

ARTICLE 25
ENTRY INTO FORCE, AMENDMENT AND TERMINATION

1. This Treaty shall enter into force on the date of receipt of the second of the two notifications by which the Parties officially inform each other that their domestic ratification procedures have been carried out.

2. This Treaty may be amended at any time by means of a written agreement between the Parties. Any amendment shall enter into force in compliance with the same procedure provided for in paragraph 1 and shall be part of this Treaty.

3. This Treaty shall be of unlimited duration. Either Party may withdraw at any time by giving written notice to the other Party through diplomatic channels. Termination shall be effective one-hundred-eighty (180) days following the date of such notice. The termination shall not prejudice any procedure previously started

IN WITNESS OF WHEREOF, the undersigned, duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty.

Done at Dubai, on 08/03/2022, in duplicate original, in Arabic, Italian and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of
the United Arab Emirates

For the Government of
the Italian Republic

TRATTATO
SUL TRASFERIMENTO DELLE PERSONE CONDANNATE
TRA
IL GOVERNO DEGLI EMIRATI ARABI UNITI
E
IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

Il Governo degli Emirati Arabi Uniti e il Governo della Repubblica Italiana, di seguito denominati "le Parti",

DESIDERANDO promuovere un'efficace cooperazione tra i loro due Paesi in materia di trasferimento delle persone condannate allo scopo di facilitare il loro recupero e reinserimento sociale;

CONSIDERANDO che tale obiettivo può essere conseguito mediante la conclusione di un accordo bilaterale che preveda che i cittadini stranieri privati della loro libertà in conseguenza di una condanna penale possano scontare la condanna nei propri Paesi;

HANNO CONVENUTO QUANTO SEGUE:

ARTICOLO 1
DEFINIZIONI

Ai fini del presente Trattato:

a) "condanna" indica qualsiasi pena o misura privativa della libertà personale disposta da un giudice, per un periodo di tempo limitato o illimitato, in conseguenza della condanna per un reato;

b) "sentenza definitiva" indica una decisione definitiva di un giudice con cui è inflitta una condanna che non è più impugnabile;

c) "persona condannata" indica una persona rispetto alla quale una sentenza definitiva di condanna deve essere eseguita o è in corso di esecuzione;

d) "Stato di condanna" indica lo Stato in cui è stata inflitta la condanna nei confronti della persona che può essere o è già stata trasferita;

e) "Stato di esecuzione" indica lo Stato in cui la persona condannata può essere o è già stata trasferita al fine di dare esecuzione alla condanna.

ARTICOLO 2
PRINCIPI GENERALI

1. Le Parti, conformemente alle disposizioni del presente Trattato, si impegnano a prestarsi reciprocamente la più ampia cooperazione in materia di trasferimento delle persone condannate.

2. Conformemente alle disposizioni del presente Trattato, una persona condannata nel territorio dello Stato di condanna può essere trasferita nel territorio dello Stato di esecuzione allo scopo di scontare la condanna inflitta nei suoi confronti con una sentenza definitiva.

ARTICOLO 3
AUTORITA' CENTRALI

1. Ai fini del presente Trattato, le Autorità Centrali designate dalle Parti trasmettono le domande di trasferimento delle persone condannate e comunicano tra loro tramite i canali diplomatici.

2. L'Autorità Centrale per gli Emirati Arabi Uniti è il Ministero della Giustizia; per la Repubblica Italiana è il Ministero della Giustizia.

3. Ciascuna Parte comunica all'altra per iscritto qualsiasi cambiamento della sua Autorità centrale tramite i canali diplomatici.

ARTICOLO 4
CONDIZIONI PER IL TRASFERIMENTO

Il trasferimento può avere luogo se ricorrono tutte le seguenti condizioni:

a) la persona condannata è un/a cittadino/a dello Stato di esecuzione;

b) la sentenza di condanna è definitiva;

c) al momento della ricezione della domanda di trasferimento, la durata della condanna che resta da eseguire è di almeno un (1) anno oppure la condanna è indeterminata. In casi eccezionali le Parti possono acconsentire a un trasferimento anche se la durata della condanna che resta da eseguire è inferiore a un (1) anno;

d) il consenso al trasferimento della persona condannata o il consenso al trasferimento del rappresentante legale in caso di incapacità per motivi di età, condizioni fisiche o mentali della persona condannata, fatti salvi i casi previsti dall'Articolo 17;

e) gli atti o le omissioni per i quali è stata inflitta la condanna costituiscono reato anche ai sensi della legge dello Stato di esecuzione;

f) lo Stato di condanna e lo Stato di esecuzione acconsentono al trasferimento.

ARTICOLO 5
OBBLIGO DI FORNIRE INFORMAZIONI

1. La persona condannata alla quale può applicarsi il presente Trattato è informata dallo Stato di condanna del contenuto del presente Trattato e delle conseguenze giuridiche derivanti dal trasferimento.

2. La persona condannata, se lo richiede, è informata per iscritto di ogni provvedimento preso dallo Stato di condanna o dallo Stato di esecuzione con riguardo alla sua domanda di trasferimento. In ogni caso la persona condannata è informata della decisione adottata dall'uno o dall'altro Stato.

ARTICOLO 6
DOMANDA DI TRASFERIMENTO

1. Il trasferimento può essere richiesto:

a) dallo Stato di condanna;

b) dallo Stato di esecuzione;

c) dalla persona condannata o dal rappresentante legale mediante una dichiarazione scritta indirizzata allo Stato di condanna o allo Stato di esecuzione, nella quale è espressa la volontà della persona condannata di essere trasferita ai sensi del presente Trattato.

2. Le domande e le risposte sono formulate per iscritto e sono indirizzate alle Autorità centrali designate a norma dell'Articolo 3.

ARTICOLO 7
SCAMBIO DI INFORMAZIONI E DOCUMENTAZIONE A SOSTEGNO

1. Ciascuno Stato trasmette senza indugio all'altro Stato ogni domanda di trasferimento formulata o ricevuta e inoltra altresì le informazioni e i documenti di seguito specificati.

2. Lo Stato di condanna tramette:

a) le informazioni sulle generalità della persona condannata (nome, cognome, data e luogo di nascita) e, ove possibile, una copia di un documento di identità valido di tale persona, nonché le sue impronte digitali e fotografie;

b) le informazioni su luogo di residenza o indirizzo della persona condannata nello Stato di esecuzione, se noti;

c) un'esposizione dei fatti alla base della condanna;

d) le informazioni sulla natura, durata e data di inizio dell'esecuzione della condanna;

e) le informazioni sull'eventuale custodia cautelare, su eventuali condoni o riduzioni della pena o su ogni altra circostanza incidente sull'esecuzione della condanna;

f) una copia della sentenza definitiva di condanna autenticata dall'Autorità centrale;

g) una copia delle disposizioni di legge sulle quali si basa la condanna;

h) se del caso, una relazione medica/sociale sulla persona condannata, informazioni sul trattamento detentivo e medico eseguito nello Stato di condanna ed eventuali raccomandazioni per la prosecuzione del trattamento nello Stato di esecuzione;

i) una dichiarazione con la quale la persona condannata esprime il proprio consenso al trasferimento in conformità della lettera d) dell'Articolo 4 del presente Trattato;

j) una dichiarazione con la quale la persona condannata esprime il proprio[4] parere riguardo al trasferimento in conformità del paragrafo 3, lettera a) dell'Articolo 17 del presente Trattato;

k) una dichiarazione con la quale lo Stato di condanna manifesta il suo consenso al trasferimento della persona condannata;

l) ogni ulteriore informazione o documento che lo Stato di esecuzione ritenga necessario ai fini della decisione.

3. Lo Stato di esecuzione, su richiesta, trasmette:

a) una dichiarazione o un documento che attesti che la persona condannata è un/a cittadino/a dello Stato di esecuzione;

b) una copia delle disposizioni di legge dalle quali risulti che gli atti o le omissioni per cui è stata inflitta la condanna nello Stato di condanna costituiscono reato anche ai sensi della legge dello Stato di esecuzione;

c) una dichiarazione contenente le informazioni sulle conseguenze del trasferimento ai sensi dell'articolo 12 del presente Trattato;

d) una dichiarazione con la quale lo Stato di esecuzione manifesta il suo consenso al trasferimento della persona condannata e il suo impegno a dare esecuzione alla parte residua della condanna;

e) ogni ulteriore informazione o documento che lo Stato di condanna ritenga necessario ai fini della decisione.

ARTICOLO 8
LINGUE E LEGALIZZAZIONE

1. La domanda di trasferimento e le risposte di cui al comma 2 dell'Articolo 6 del presente Trattato, come le informazioni, la documentazione a sostegno e gli atti di cui all'Articolo 7 del presente Trattato, sono accompagnati da una traduzione nella lingua dello Stato al quale sono indirizzati oppure in lingua inglese.

2. La documentazione a sostegno e gli atti trasmessi in applicazione del presente Trattato non richiedono alcuna particolare forma di legalizzazione, certificazione, *apostille* o autenticazione, fatta salva l'autenticazione della sentenza da parte dell'Autorità Centrale.

ARTICOLO 9
CONSENSO E RELATIVA VERIFICA

1. Lo Stato di condanna assicura che la persona che deve prestare il consenso al trasferimento ai sensi dell'Articolo 4 lettera d) del presente Trattato lo faccia volontariamente e nella piena consapevolezza delle conseguenze giuridiche che ne derivano. La procedura per prestare detto consenso è disciplinata dalla legge dello Stato di condanna. La persona condannata non può ritirare il suo consenso.

2. Prima del trasferimento, se lo Stato di esecuzione lo richiede espressamente, lo Stato di condanna concede allo Stato di esecuzione l'opportunità di verificare, per il tramite di un Console, che il consenso sia stato prestato conformemente alle condizioni di cui al comma 1 del presente Articolo.

ARTICOLO 10
DECISIONE

1. Prima di adottare la decisione sul trasferimento di una persona condannata, conformemente agli scopi del presente Trattato, le Autorità di ciascuno Stato valutano, tra l'altro, la gravità e le conseguenze del reato, eventuali precedenti condanne penali o procedimenti penali pendenti nei confronti della persona condannata, oltre ad eventuali legami sociali e familiari che la

stessa ha mantenuto nel suo luogo di origine, nonché le sue condizioni di salute ed eventuali esigenze di sicurezza o altri interessi dello Stato.

2. Laddove una persona condannata non abbia adempiuto gli obblighi finanziari imposti con la decisione giudiziaria o l'autorità competente dello Stato di condanna non abbia ricevuto assicurazione dell'adempimento degli obblighi che ritiene rilevanti, lo Stato di condanna può rifiutare il trasferimento della persona condannata.

3. Ciascuno Stato informa tempestivamente l'altro Stato della sua decisione di accettare, rinviare o rifiutare il trasferimento richiesto, indicando i motivi in caso di rinvio o rigetto.

ARTICOLO 11
CONSEGNA DELLA PERSONA CONDANNATA

Se la domanda di trasferimento della persona condannata viene accolta, gli Stati concordano tempestivamente il tempo, il luogo e tutti gli altri dettagli relativi all'esecuzione del trasferimento.

ARTICOLO 12
ESECUZIONE DELLA CONDANNA

1. Le Autorità dello Stato di esecuzione continuano l'esecuzione della condanna nel rispetto della natura giuridica e della durata della pena o della misura privativa della libertà personale, secondo quanto disposto nella sentenza dello Stato di condanna.

2. L'esecuzione della condanna è disciplinata dalla legge dello Stato di esecuzione, il quale è competente ad adottare ogni decisione al riguardo, ivi comprese quelle riguardanti le condizioni di espiazione della pena detentiva o di altra forma di privazione della libertà e quelle che prevedono una riduzione della pena detentiva o di altra forma di privazione della libertà mediante liberazione condizionale, condono o altro.

3. Se la condanna, per sua natura o durata, è incompatibile con la legge dello Stato di esecuzione, tale Stato può, con il consenso dello Stato di condanna, adattare la condanna a quella prevista dal proprio ordinamento per lo stesso

reato o per un reato della stessa natura. La condanna così adattata corrisponde il più possibile, per natura e durata, a quella imposta nella sentenza dello Stato di condanna. La condanna adattata, comunque, non può:

a) aggravare, per natura e durata, la condanna imposta nello Stato di condanna;

b) eccedere il massimo edittale previsto dalla legge dello Stato di esecuzione per lo stesso reato o per un reato della stessa natura;

c) essere contraria ai principi fondamentali dello Stato di condanna.

4. Quando la legge dello Stato di esecuzione non consente l'esecuzione di una particolare misura imposta nei confronti di una persona che, per le sue condizioni mentali, è stata giudicata nello Stato di condanna non responsabile penalmente per la commissione del reato, le Parti si consultano e concordano il tipo di misura o di trattamento da applicare a quel caso specifico nello Stato di esecuzione.

5. Se la persona condannata evade prima che l'esecuzione della condanna sia stata completata, lo Stato di esecuzione adotta le misure opportune per localizzare e arrestare tale persona in modo da assicurare che la parte residua della condanna sia eseguita e che la medesima persona sia perseguita per il reato di evasione, se tale reato è previsto dalla legge dello Stato di esecuzione. Se la persona ritorna nello Stato di condanna ed è localizzata nel suo territorio, tale Stato è autorizzato a dare esecuzione alla parte residua della condanna che la persona condannata avrebbe dovuto scontare nello Stato di esecuzione.

ARTICOLO 13
REVISIONE DELLA SENTENZA

Soltanto lo Stato di condanna ha il diritto di decidere in ordine a eventuali istanze di revisione della sentenza.

ARTICOLO 14
AMNISTIA E GRAZIA

1. La persona condannata è soggetta all'amnistia concessa dallo Stato di condanna o dallo Stato di esecuzione.

2. La persona condannata è soggetta alla grazia concessa dallo Stato di condanna o dallo Stato di esecuzione. In quest'ultimo caso lo Stato di esecuzione consulta lo Stato di condanna prima di concedere la grazia.

ARTICOLO 15
CESSAZIONE DELL'ESECUZIONE

Lo Stato di esecuzione fa cessare l'esecuzione della condanna non appena è informato dallo Stato di condanna di una qualsiasi decisione o misura per effetto della quale la condanna cessa di essere esecutiva.

ARTICOLO 16
INFORMAZIONI RIGUARDO ALL'ESECUZIONE

1. Lo Stato di esecuzione informa lo Stato di condanna:
   a) quando la persona condannata viene rilasciata;
   b) se alla persona condannata è concessa la liberazione condizionale;
   c) se la persona condannata è evasa prima che l'esecuzione della condanna sia terminata;

2. Lo Stato di esecuzione, se lo Stato di condanna lo richiede, fornisce tutte le informazioni richieste in relazione all'esecuzione della condanna.

ARTICOLO 17
TRASFERIMENTO DELLA PERSONA CONDANNATA DESTINATARIA DI UN PROVVEDIMENTO DI ESPULSIONE

1. Una persona condannata può essere trasferita senza il suo consenso quando la sentenza definitiva di condanna, emessa nei suoi confronti, o una decisione amministrativa definitiva conseguente a tale sentenza disponga la misura dell'espulsione o altra misura per effetto della quale la persona condannata non sarà più autorizzata a permanere nel territorio dello Stato di condanna dopo il suo rilascio.

2. Lo Stato di esecuzione presta il suo consenso solo dopo avere sentito il parere della persona condannata.

3. Ai fini dell'applicazione del presente Articolo, ferme restando le disposizioni dell'Articolo 7, per quanto applicabili, lo Stato di condanna trasmette allo Stato di esecuzione:
   a) una dichiarazione contenente il parere della persona condannata riguardo al proposto trasferimento nello Stato di esecuzione;
   b) una copia della sentenza di condanna o della decisione amministrativa che dispone la misura dell'espulsione o altra misura per effetto della quale la persona condannata non sia più autorizzata a permanere nel territorio dello Stato di condanna dopo la sua scarcerazione.

ARTICOLO 18
PRINCIPIO DI SPECIALITA'

La persona condannata, che è stata trasferita a norma all'Articolo 17, non è perseguita, né sottoposta a processo o detenuta nello Stato di esecuzione al fine di eseguire una condanna o misura cautelare, né sottoposta ad altra restrizione della libertà personale, per un reato commesso prima del suo trasferimento, diverso da quello che per il quale il trasferimento stesso è stato effettuato, tranne nei casi in cui la persona condannata, pur avendone avuto la possibilità, non ha lasciato il territorio dello Stato di esecuzione nei quarantacinque (45) giorni successivi alla sua scarcerazione definitiva o vi ha fatto ritorno dopo averlo lasciato.

ARTICOLO 19
TRANSITO

1. Se uno degli Stati ha concluso accordi con uno Stato terzo per il trasferimento delle persone condannate, l'altro Stato collabora ai sensi della propria legislazione nazionale, consentendo il transito nel suo territorio, a condizione che nessuna ragione di ordine pubblico lo impedisca.

2. Lo Stato che richiede il transito invia allo Stato di transito, tramite le Autorità Centrali designate ai sensi dell'Articolo 3, una richiesta con l'indicazione dell'identità della persona condannata in transito. La richiesta di transito è accompagnata da una copia della decisione che concede il trasferimento della persona condannata.

3. Lo Stato di transito trattiene in custodia la persona in transito per tutto il tempo in cui tale persona si trova sul suo territorio.

4. Non è necessaria una richiesta di transito se il trasporto è effettuato per via aerea e non sono previsti scali nel territorio dello Stato di transito.

5. Ciascuno Stato può rifiutare il transito se:
   a) la persona condannata è un/a cittadino/a di tale Stato;
   b) l'atto o l'omissione per cui è stata inflitta la condanna non costituisce reato secondo la sua legislazione.

ARTICOLO 20
SPESE

1. Le spese sostenute in applicazione del presente Trattato sono a carico dello Stato di esecuzione, fatte salve le spese sostenute esclusivamente nel territorio dello Stato di condanna.

2. Se l'esecuzione del trasferimento sembra comportare spese di natura straordinaria, gli Stati si consultano per stabilire i termini e le condizioni ai quali il trasferimento può avere luogo.

ARTICOLO 21
RISERVATEZZA E TUTELA DEI DATI PERSONALI

1. Le Parti convengono di mantenere riservate la documentazione e le informazioni utilizzate nella procedura di trasferimento, nonché ogni altra informazione relativa al trasferimento acquisita dopo la consegna della persona trasferita.

2. Ciascuno Stato si impegna a rispettare e a mantenere la riservatezza o la segretezza della documentazione e/o delle informazioni ricevute o fornite all'altro Stato, quando vi è un'esplicita richiesta in tal senso dello Stato interessato.

3. Lo Stato inviante può imporre allo Stato ricevente condizioni sull'utilizzo dei dati personali trasferiti ai sensi del presente Trattato. Lo Stato ricevente è vincolato a tali condizioni.

ARTICOLO 22
RAPPORTI CON ALTRI TRATTATI INTERNAZIONALI

1. Il presente Trattato non impedisce agli Stati di cooperare in relazione al trasferimento delle persone condannate conformemente ad altri trattati internazionali di cui entrambi siano parte.

ARTICOLO 23
COMPOSIZIONE DELLE CONTROVERSIE

Le controversie sull'interpretazione o applicazione del presente Trattato saranno risolte mediante consultazione tra le Autorità Centrali designate ai sensi dell'Articolo 3. Qualora tali Autorità non raggiungano un accordo, la controversia sarà risolta attraverso consultazioni tramite i canali diplomatici.

ARTICOLO 24
APPLICAZIONE TEMPORALE

Il presente Trattato si applica a qualsiasi domanda presentata dopo la sua entrata in vigore, anche se riguardante l'esecuzione di una condanna imposta precedentemente.

ARTICOLO 25
ENTRATA IN VIGORE, MODIFICA E CESSAZIONE

1. Il presente Trattato entra in vigore alla data di ricezione della seconda delle due notifiche mediante le quali le Parti si comunicano ufficialmente che le loro procedure di ratifica nazionali sono state espletate.

2. Il presente Trattato può essere modificato in ogni momento mediante un accordo scritto tra le Parti. Ogni modifica entra in vigore conformemente alla stessa procedura prevista dal comma 1 ed è parte integrante del presente Trattato.

3. Il presente Trattato ha durata illimitata. Ciascuna Parte può recedere in ogni momento, dandone comunicazione scritta all'altra Parte tramite i canali diplomatici. La cessazione ha effetto centottanta (180) giorni dopo la data di tale comunicazione. La cessazione non pregiudica le procedure avviate precedentemente.

IN FEDE DI CHE, i sottoscritti, debitamente autorizzati dai rispettivi Governi, hanno firmato il presente Trattato.

Fatto a Dubai, il 08/03/2022, in due originali, nelle lingue araba, italiana e inglese, tutti i testi facenti ugualmente fede. In caso di divergenza nell'interpretazione prevale il testo inglese.

Per il Governo degli Emirati Arabi Uniti

Per il Governo della Repubblica Italiana